صلاح زينل

تمسك العراقيين بالديمقراطية أخرج الأزمة من عنق الزجاجة

أبو حيدر المولى

يتصور البعض ان التحول من الدكتاتورية الى الديمقراطية أمر عادي.. وطريق معبد سهل. وهم في ذلك يقعون في وهم كبير، إذ لم نر تطبيقا عمليا على أرض الواقع لهذا التصور حتى في البلدان المتطورة التي سبقتنا بعشرات السنين، حيث لم تتحقق الا بعد صدامات ونزاعات وربما حروب وصراعات وأزمات سياسية واقتصادية عصفت بتلك البلدان. وعانت شعوبها ما عانت قبل أن تحقق ما نراه اليوم من نظم ديمقراطية.

ولم تصل تلك الشعوب الى مرحلة الاستقرار والنضوج السياسي الا بعد تضحيات جسام، ولم تتمتع بالحرية والرفاه الا بعد ان وعت واستفادت من تجارب ودروس وتداعيات مراحل الحكومات المستبدة.

وفي بلد مثل العراق تعاقبت عليه نظم وسلطات دكتاتورية شمولية وحكومات تعسفية استبدادية منذ تأسيسه كان آخرها حكومة البعث الجائرة التي جثمت على صدره لأربعة عقود سود. ليس من اليسير ان يتحول الى نظام ديمقراطي تعددي بين عشية وضحاها. والذي يزيد الأمر صعوبة وتعقيدا هو التعدديات الأثنية والفكرية والسياسية التي تطغى على مكوناته وتركيبته السكانية. ناهيك عن العرف العشائري الذي يسود قطاعات واسعة من شعبه.. وسعة التباين في طروحات وأفكار تياراته السياسية. هذه العوائق وغيرها تشكل في اي بلد آخر غير العراق اسبابا يستحيل مع وجودها تكوين صيغة توافقية تؤلف بين مكونات الشعب وتضع نظاما مقبولا من الجميع. ثم ان السنوات الثلاث التي تلت سقوط الصنم والتي كانت مشحونة بالعنف والإرهاب والفساد الإداري لم تكن مساعدة ان لم تكن عائقا في سبيل تذويب الاختلافات وتقريب وجهات النظر. لا شك ان التجارب الثلاث التي تلت سقوط سلطة البعث والمتمثلة بمجلس الحكم، والحكومة المؤقتة، والحكومة الانتقالية، كانت مقبولة.. كتجربة سياسية جديدة إكتنفتها ظروف معقدة، مهدت إحداها للأخرى وأنضجت التأسيس لنظام دستوري لمرحلة تمتد لأربع سنوات مقبلة. وهذا أمر طبيعي كون التأسيس لأي حقبة سياسية يستدعي المرور عبر محطات واجتياز عدة مراحل وربما تطلب الظرف التوقف عند احداها. وسواء طال هذا التوقف أو قصر فلن يضر بالعملية السياسية ولن يعيقها ما دامت الأهداف واضحة المعالم. لقد كانت المحطات التي شهدتها التجربة العراقية الرائدة، خلال مسيرة السنوات الثلاث التي أعقبت سقوط سلطة البعث، عديدة ومتباينة، طغى عليها وخفف وطأة هذا التباين.. الحوار المستمر بين الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية والذي كان جديرا بقيادة هذه العملية والوصول بها نحو اقامة عراق ديمقراطي تعددي تحفظ فيه الحقوق وتصان الكرامات ويتساوى الجميع.

ان الأعمال الارهابية التي أعقبت سقوط الصنم ولا زالت مستمرة أثبتت بشكل قاطع ان المستهدف الأول من كل تلك الأعمال هو العملية الديمقراطية، وان كل الأطراف المختلفة التي تظافرت على إشاعة الخراب والرعب والدمار في العراق جمعها الخوف من الديمقراطية، فالصداميون والتكفيريون متأكدون وبشكل قاطع ان التحول الى الديمقراطية يحول دون وصولهم الى السلطة التي هي شغلهم الشاغل وفردوسهم المفقود، فالديمقراطية تعني الرأي الحر واحترام الرأي الآخر، وتعني الأغلبية في اختيار الحكم واصدار القرار، وتلك امور لا يعيها التكفيريون ولا يستسيغون سماعها، اما الصداميون فلا مصيبة أشد عليهم من قيام نظام ديمقراطي تعددي يهدم نظريتهم في الحزب الواحد والقائد الضرورة و"نفذ ولا تناقش" وأما الانظمة التي دعمت وساندت الإرهاب ماديا ومعنويا ولوجستيا فهي تريد اسقاط التجربة العراقية الجديدة لأنها تخشى انتقال عدواها الى شعوبها والتي حرمتها تلك الأنظمة من النطق بمفردة الديمقراطية أو الحرية بعد ان استعبدتها بتسلط وراثي وحكومات العوائل، لذا فهي تبذل كل ما في إستطاعتها من مال وسلاح لإستمرار الخراب والفوضى في العراق لتقول بعد ذلك لشعوبها: هذه هي الديمقراطية!.

ان الديمقراطية قد وضعت قدميها راسختين في هذا البلد، وثبتت كنخيله الباسقات بعد ان سقاها نهر العراق الثالث الذي تدفق من دماء أبنائه البررة، وليس بإمكان مخلوق إقتلاعها ما دام العراقيون مصرّين على التمسك بها منهجا ومسارا، بعدما اكتووا بجحيم التسلط الفردي عقودا سود، ولن تثني عزمهم واصرارهم اعمال التخريب والتدمير العشوائي التي تكشفت نوايا مرتكبيها وأحلامهم البائسة في العودة بالعراق الى سني القهر والاستعباد، وهيهات.. هيهات، فقد لفظتهم حتى الأرض التي حولوها الى مسرح لجرائمهم البشعة، وتبرأت الى الله من أعمالهم الوحشية.

وها هو العراق الجديد يجتاز أخطر عقبة حرجة اعترضت مسار العملية الديمقراطية ألا وهي مسألة تشكيل الحكومة الدائمة والتي تعثرت لسبب ولآخر لأكثر من ثلاثة أشهر بحيث دخلت العملية السياسية "حسب رأي المراقبين" في عنق الزجاجة، لكنها عادت وتغلبت على كل المصاعب والعوائق التي حاولت إفشالها، وبدأت بجلسة أولية للبرلمان الجديد لتتبعها فيما بعد خطوة هامة حلحلت الاحتقان الذي طال أمده وهي إقداد الدكتور الجعفري على سحب ترشيحه لمنصب رئاسة الوزراء للفترة القادمة، ثم تبعه الدكتور الهاشمي الذي سحب ترشيحه هو الآخر من منصب رئاسة البرلمان ثم انسحاب الدكتور المطلك من منصب نائب رئيس الجمهورية. وهذه الخطوات الثلاث ساهمت بشكل كبير في إنفراج الازمة، فقد تم انتخاب رئيس لمجلس النواب ونائبيه، ورئيس للجمهورية ونائبيه، ورئيس للوزراء في جلسة واحدة وبإقتراع حر وتصويت علني لم يشهده العراق عبر تاريخه الطويل ولم تعرفه اكثر دول العالم الثالث بعد.

ومع إستبشارنا بانفراج الأزمة، ومرور العاصفة.. نتمنى على قيادتنا السياسية الجديدة ان تضع نصب عينيها تداعيات السنوات الثلاث بكل إرهاصاتها وشعاراتها التي ظلت رهن ملصقات الدعاية الانتخابية فخيبت تطلعات المواطن الذي تحدى مفخخات الموت ليدعم الحركات التي رأى في برامجها تحقيقا لأمانيه وساهم في إنجاح عمليتين انتخابيتين واستفتاء على الدستور لكنه ظل خالي الوفاض وعاد لدوامة الصبر الأيوبي والأمل السيزيفي، مع استمرار دائرة العنف والإرهاب، لذا توجب على الهيئات الرئاسية الثلاث الإسراع في تشكيل الحكومة الدائمة وعدم تكرار اخطاء المراحل السابقة وهذا يتحقق بتظافر جهود الأطراف المشاركة في العملية السياسية بترجمة الشعارات الى مشاريع لتطمئن الجماهير المغلوبة على امرها والتي كادت تفقد الأمل وتستسلم لليأس وتخلد للقنوط، بعد ما ضاقت الحلقات السياسية وترنحت عملية التغيير بين شد جذب، ووصلت الأزمة الوزارية ذروة التعقيد واوشكت عملية التغيير برمتها على الانفراط.

وبعد هذا الانفراج الذي أعاد شيئا من البهجة للنفوس نتمنى ومعنا كل الجماهير المرهقة ان تدفن كل المهاترات والتناحرات السياسية، وان تزال جميع العقبات واحجار العثرة التي وضعت في طريق عملية التغيير الديمقراطية عن قصد أو بحسن نية. كما ندعوا السياسيين الذين تجشموا عناء النضال والتضحيات الجسام، قبل اسقاط سلطة البعث وبعدها، ندعوهم الى التمسك بالثوابت الوطنية والأخلاقية وأن لا يخشوا في خدمة شعبهم ووطنهم لومة لائم. العراقيون بصبرهم المعهود يتطلعون لدولة القانون والمؤسسات الدستورية التي تساوي بينهم وتنتزع لهم حقوقهم وترفع عنهم غبن وحيف سني الظلم والتعسف والاضطهاد. وسيظلون الظهير الأمين، والسند الثابت، والقاعدة الراسخة، والرصيد الثمين، والرهان الصعب لكل القادة الشرفاء من الساسة الذين وضعوا العراق فوق المطامح والمطامع والغايات.

سيظل العراقيون ظهيرا أمينا وقاعدة صلبة ورهانا صعبا لكل القادة الشرفاء من الساسة الذين وضعوا العراق فوق المطامع والغايات الخاصة

التأسيس لأية حقبة سياسية رائدة يستدعي المرور عبر محطات واجتيازها، وربما تطلب الظرف التوقف عند إحداها

كل الأطراف المختلفة التي تظافرت على إشاعة الرعب والخراب والدمار في العراق جمعها الخوف من الديمقراطية

إلى من يهمه الأمر

دولة عصرية أم دولة عسكرية

طلال فكتور

مع بدء العمليات العسكرية لقوات التحالف في آذار عام ٢٠٠٣ في العراق كنا جميعا نتوقع سقوط النظام وانهيار القوات المسلحة العراقية خلال أيام قلائل نظرا لترسبات الماضي والحرب الإعلامية النفسية التي شنت قبل الحرب بأشهر إذا لم نقل بسنين والتي نفذت الى داخل النفس العراقية مع الاستياء من الأوضاع التي كانت سائدة في العراق خاصة بعد أن أقدم النظام الصدامي على اجتياح دولة الكويت وزج العراقيين وقواتهم المسلحة في حرب جديدة كانت نتائجها معروفة سلفا. يضاف لها ما خلفته تلك الحرب من تدمير شامل للبنى التحتية ومرافق الدولة وإنهاك الاقتصاد وتدمير أسلحة الجيش التي كلفت العراقيين ٩٠% من ميزانية بلدهم لسنين طويلة، والأهم من كل ذلك فقدان عشرات الآلاف من أبناء شعبنا وإصابة الآلاف منهم بعوق جسدي ونفسي وأخيرا مواجهة المجتمع الدولي لهذا النهج غير السوي بسلسلة من القرارات الدولية التي فرضت الحصار التام والشامل والتي أنهكت المواطن والعائلة العراقية. كل ذلك إضافة الى مسببات اخرى لا مجال لذكرها هنا أدت الى الاعتقاد بل القناعة الكاملة لدينا جميعا أن النظام سينهار هذه المرة لا محال. وفي ظلام الليالي وأجواء قصف الطائرات والصواريخ وأصوات المدافع في العاصمة بغداد وكل مدن العراق كنا نرسم صورة لمستقبل بلدنا بعد أن تضع الحرب أوزارها ليحل علينا نظام جديد ينشر الديمقراطية وينقل هذا البلد الجريح الى مصافي الدول المتقدمة نظرا لما يملكه من ثروات لا تعد ولا تحصى. وكنا نحلم بنظام يلغي كل مظاهر العسكرية وتمحى وللأبد أية ظاهرة مسلحة في البلاد ويعاد بناء المدن المدمرة بسرعة قياسية مستذكرين ما قامت به قوات الحلفاء من إعادة بناء الكويت بعد تحريرها بأشهر.. بل إعادتها الى أجمل ما كانت عليه قبل الاجتياح الصدامي الغاشم. وكنا نحلم بشوارع مبلطة ونظيفة وإنارة تبهر العيون وخدمات بلدية متطورة ولا انقطاع في التيار الكهربائي والماء وظهور المنتزهات الجميلة بل ذهبنا الى ابعد من ذلك متصورين إن كل الأرض الترابية الجرداء في العراق ستصبح خضراء اللون وتمحى من ذاكرتنا "الجولة واللالة" وقناني الغاز العتيقة وعربانة ابو النفط وصفيحته "المعقوجة" من كل اتجاه. إضافة الى إننا نشهد تطورا هائلا في وسائل النقل وكنا نتوقع إن تنتهي ظاهرة البطالة بعد إن تمتص الأيادي العاطلة مختلف الشركات التي تتكالب على الحصول لموطيء قدم في بلاد الرافدين. بل تمادينا أكثر في أحلامنا الوردية ووعدنا عوائلنا أننا خلال السنوات القادمة سنتناول طعام الفطور في بيوتنا الجميلة أما الغذاء فسيكون في إحدى الفنادق الفارهة بإحدى دول أوروبا.

أحلام كانت مشروعة بسبب ما قدمناه من تضحيات جسام في بلد يعتبر من الدول الغنية. ولكن ما الذي جرى؟.. وماذا جرى لأحلامنا؟، كلها ضاعت.. ولكن كيف ضاعت؟.. لست ادري. فتحولت الدولة العصرية الموعودة الى دولة عسكرية بكل معاني الكلمة، وكأن العراق قد تحول الى مركز تدريب كبير لمختلف الأسلحة وبالعتاد الحي. بل أصبح اكبر كلية عسكرية أو كلية للأركان في العالم.. تتداخل فيه الدراسة العسكرية النظرية مع تطبيقاتها الحية على الأرض. وانفجارات مستمرة وصرخات صفارات الإنذار والقتل العشوائي والجثث الممزقة هنا وهناك. وبالطبع حشرت العائلة العراقية المسكينة في بيوتها تعاني الجوع والعطش والبرد القارص في الشتاء ومن حر الصيف اللاهب والظلام الدامس. لا أمل لها في المستقبل القريب ولم يبق عندها غير المزيد من الصوم والصلاة والدعوات من الباري عز وجل أن ينقذها مما أصابها وأصاب بلدها العزيز الغالي. وان غدا لناظره قريب.. والسلام عليكم.

احذروا الوقوع في شراك الفتنة الطائفية:
مطلوب وقفة وطنية تشارك فيها القيادات السياسية والهيئات الدينية والعشائرية لإحباط مخطط إشعال حرب طائفية في العراق

سعد حسين

تعد الحروب الأهلية أشد الأخطار التي تهدد كيانات ومستقبل الدول وذلك لنتائجها الوخيمة التي تتجاوز خطورة الحروب والعدوان الخارجي، إذ أثبتت الأحداث أن أصغر الدول مساحة وأقلها نفوسا يمكن أن تبقى صامدة بعد تعرضها للعدوان أو الاحتلال الخارجي ثم تعود مرة أخرى كدولة مستقلة تمارس دورها في المحيط الدولي، أما الحروب الأهلية فإنها قد تؤدي أحيانا إلى انشطار الدولة إلى اثنتين أو أكثر مستقلة، وفي عالمنا الحاضر والماضي شواهد عديدة على ذلك.

وعلى صعيد العراق، فإن مخططات الجهات المعادية للعراق ووحدته واستقلاله تسعى بكل الوسائل إلى تقسيمه إلى أكثر من دولة تقوم على أساس قومي وطائفي تعيش في نزاع دائم أبدي ويسبق ذلك الهدف الخبيث إشعال فتنة طائفية يسفر عنها مآسي ونتائج وخيمة تصعب معالجتها وتبقى تناقلتها الأجيال.. ولنعطي مثالا لتقريب الصورة إلى القارئ: لقد أدى تأجيج نار الفتنة الدينية بين الهندوس والمسلمين إلى تقسيم الهند إلى ثلاث دول مستقلة هي الهند والباكستان ثم بنغلادش التي انفصلت عن باكستان عام ١٩٧٠، وتجربة يوغسلافيا أدت إلى تجزئتها إلى عدة دول لأسباب قومية ودينية وهي كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وربما سيلحق بها الجبل الأسود وكوسوفو.

أما في العراق فإن استمرار وتصعيد أعمال العنف تنذر بمخاطر تقسيمه إلى دول مجهرية تقوم على الاختلاف القومي والمذهبي ومن خطورة هذا المشروع أنه يفتت وحدة العشائر العراقية والأسر العراقية التي تعيش في حالة من التزاوج المختلط والتعايش منذ أقدم العصور، إذ لا توجد عشيرة عراقية واحدة أو عائلة كبيرة تخلو من الزواج المختلط بين المذاهب والطوائف بل أن بعضها تزاوج مع الأديان الأخرى وحتى الطوائف المسيحية هي الأخرى تزاوج أبناؤها من مختلف مذاهبهم ولم تعد للفروقات المذهبية تأثير سلبي على النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي.

من هي الجهات التي تؤجج نار الفتنة الطائفية؟

عبر العراقيون في كل المناسبات عن حرصهم الشديد للحفاظ على وحدة التراب العراقي بشتى الطرق ونقلت إلينا وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة صورة مشرقة عن غيرة العراقي واستعداده للتضحية في سبيل المحافظة على وحدة العراق وشعبه، ولو سألنا أي عراقي بغض النظر عن هويته القومية والدينية والمذهبية والعشائرية.. فسيؤكد لنا صحة ما نقول، وأن جهات داخلية وخارجية لا تريد للعراق والاستقرار تقف وراء تأجيج الفتنة الطائفية أو القومية.

بلا شك إن تلك القوى المعادية للعراق والمسيرة الديمقراطية لا تستطيع تنفيذ مخططها الجهنمي دون الاستعانة بعناصر مرتزقة محلية وإقليمية وتجنيد أصحاب السوابق الخطيرة في السجل الإجرامي ويضيف البعض إلى تضليل مجموعات من الشباب بمعتقدات وأفكار تبيح لهم سفك الدماء وهو ما أطلق عليه بالتكفيريين.

ولأجل تنفيذ المخطط اعتمدت ستراتيجية قوامها ترويع السكان وزرع الأحقاد وبذور الاتهام والشك من خلال ارتكاب جرائم خطيرة لا تغتفر أو لها وقع عظيم في نفوس السكان مثل قصف وتفجير المراقد والمزارات الدينية والمساجد والكنائس وقتل المصلين والقتل العشوائي الجماعي وقصف الأحياء والمناطق المزدحمة وتعطيل الخدمات الحيوية للمواطنين وخطف الأطفال والنساء واغتيال الأطباء وأساتذة الجامعات.

والمشروع الذي خطط لتقسيم العراق ليس بجديد كنتيجة لسقوط الدكتاتورية واحتلال العراق، بل يعود إلى ربع قرن على أقل تقدير ونشرت خارطته وتفاصيله وسائل الإعلام في منتصف الثمانينات، ولأجل طمأنة الشعب العراقي والقوى السياسية وقبل تغيير النظام، صدرت العديد من التصريحات الرسمية الأميركية والبريطانية والغربية والعربية الحليفة لها أكدت جميعها الحفاظ على وحدة العراق واستقلاله وسيادته على كامل إقليمه، وهذه التصريحات جاءت بشكل فقرات وفي قرارات لمجلس الأمن وفي تصريحات للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجامعة العربية. وعلى الصعيد الوطني أقرت جميع القوى السياسية التي برزت بعد سقوط الدكتاتورية على عدم التفريط بوحدة العراق وشعبه.

إن هذه التعهدات لم تطلق اعتباطاً، بل جاءت كرد فعل للمخاوف التي أثيرت في وسائل الإعلام قبل إسقاط النظام من أن العراق قد يتعرض بعد ذلك للتقسيم إلى ثلاث دول قائمة على أساس الاختلاف القومي والمذهبي.. عليه كان لا بد من طمأنة الشعب العراقي بالحفاظ على وحدة البلاد قبل الشروع بالعمليات العسكرية في آذار ٢٠٠٣ ولمواجهة هذا المشروع الخطير نبهت العقول الرشيدة في القيادات السياسية والمرجعيات الدينية والإسلامية والمسيحية والصابئية في العديد من المناسبات إلى خطورة تنفيذ العمليات الإرهابية والإجرامية ذات الصبغة الطائفية.

إن إنجاز هذا المخطط الشيطاني يعتمد على مدى تحمل العراقيين للضربات الموجعة والأعمال الوحشية المروعة التي ترتكبها العصابات الإجرامية ضد أبناء هذه الطائفة أو تلك وذلك بهدف سحبها وجرها للوقوع في فخاخ الحرب الطائفية واستفزاز مشاعرهم الدينية من خلال قصف دور العبادة والمزارات المقدسة ولعل أخطرها نسف مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء مؤخرا والذي كاد أن يفجر الأزمة والاحتقان الطائفي ليأخذ شكل الحرب الأهلية، لولا التحرك السريع للقوى السياسية والدينية واستيعاب الضربة الموجعة وتفويت الفرصة على أعداء العراق.

ولم تتوقف المحاولات لتأجيج الفتنة الطائفية عند حدود قصف المقدسات الدينية، بل سلكوا منهجا جديدا لا يقل خطورة يتمثل بعمليات الترحيل والتهجير القسري التي اضطرت عشرات الآلاف من المواطنين لترك مناطق سكناهم التي هم فيها أقلية مذهبية إلى مناطق ثانية ليشكلوا فيها أغلبية.. إن تبادل السكان على هذا الأساس يعني أن مخطط التقسيم قد دخل مرحلته الأخيرة التي تسبق اندلاع القتال الشامل وهذه الحالة ظهرت صورتها بكل وضوح في الهند وبوغسلافيا وفلسطين وغيرها من مناطق العالم، إذ عادة ما يسبق النزوح الحرب الأهلية ثم يزداد خلالها وبعد انتهاء العمليات المسلحة.

في ضوء ما تقدم، هل يا ترى سنتحلى بالصبر ويزداد تلاحمنا ووعينا لما يجري على أرض العراق؟، لا أظن أن أي عراقي أصيل يود أن يرى بلاده مجزأة وتملأ ساحاتها دماء أبنائها.. الثمن ستدفعه مكونات المجتمع العراقي دون استثناء. عليه لا بد من أخذ الحيطة والحذر والعمل على تثقيف العراقيين بخطورة ما يجري والدعوة إلى تعزيز الوحدة الوطنية وعلى المراجع الدينية والهيئات الدينية وأئمة المساجد والحسينيات أن يدركوا أن خطاباتهم وأحاديثهم لها تأثير قوي على الشارع العراقي لكون الخطر المحدق بالعراق وشعبه لباسه الطائفية وعليه لا بد من زيادة اللقاءات بين رجال الدين على مختلف دياناتهم ومذاهبهم وأن تكون لغتهم واحدة.

لن تسلم أية مكونة عراقية من نيران الحرب الطائفية

يظن البعض من الناس البسطاء البعيدين عن مسرح أعمال العنف والإرهاب إن انتماءاتهم القومية أو الدينية أو بعد موقعهم الجغرافي عن مناطق العمليات المسلحة سيجنبهم المهالك ويحفظ حياتهم وممتلكاتهم وثروات العراق، وهذا تصور خاطئ، فقد أثبتت التجارب العالمية السابقة أن آثار الحروب المدنية تشمل كل المكونات ونتائجها مريرة تبقى تتحدث بها الأجيال.

على العراقي أن يدرك أن اندلاع حرب أهلية في العراق لأي سبب كان، معناه توقف الخدمات العامة للدولة من ماء الشرب والكهرباء والمحروقات والنقل الذي يؤثر على صعوبة الوصول إلى المستشفيات وغلق ونهب المتاجر والأسواق والمخازن التي تحتوي على المواد الغذائية، وتتوقف الدولة عن صرف رواتب موظفيها وتغلق جميع المنافذ التي تسمح بهروب المدنيين العزل، كما تنتشر بسرعة الأوبئة والأمراض والمجاعات لتنال من حياة الملايين من السكان، ويصبح الفرار من حي إلى آخر صعب جدا وتهدم المنازل ودور العبادة والمؤسسات الرسمية، ويجب أن يعلم الجميع أن القانون الإنساني الذي يحرم قتل المدنيين العزل والنساء والأطفال لا تلتزم به الأطراف المتنازعة في مثل هذه الحالات كما أثبتتها الوقائع في يوغسلافيا والهند ورواندا ولبنان وسيام والسودان وغيرها... ففي الحروب المدنية الداخلية تكون الخسائر البشرية أضعافا مضاعفة عن الخسائر في الحروب الخارجية بين الدول.

أما المجتمع الدولي فعادة ما يكون تدخله متأخراً مثلما حدث ذلك في رواندا التي فقدت مليون قتيل قبل دخول القوات الدولية وبسط سيطرتها على مناطق النزاع.

وفي وضع كالعراق، فإن الحالة لن تكون أفضل من تجارب الشعوب وربما تكون أشد فتكا، فتكوين الأحياء التي دأبت الحياة المختلطة بين السكان وكذلك الزواج المختلط سيؤدي لا سمح الله في حالة اندلاع الفتنة المسلحة إلى كارثة اجتماعية قبل أن تكون كارثة اقتصادية وإنسانية، إذ في هذه الحالة فإن النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي لن تبقى عليه الحرب الطائفية أية علامة إيجابية تذكر ويتوقع المراقبون أن بغداد والمناطق الوسطى في العراق ستكون أكثر المناطق التي ترتفع فيها نسب الضحايا للأعمال الطائفية، ولكن المحافظات التي يشكل غالبيتها السكانية من قومية أو طائفة دينية أو مذهبية معينة فإن عدد الضحايا يكون أقل لكن الجميع سيتحمل الخسائر البشرية والمادية.

وبالإضافة إلى أعداد الضحايا، فإن العراق كوحدة جغرافية عاش لآلاف السنين.. سوف يزول من خارطة العالم وتحل بدلا عنه دويلات متنازعة فيما بينها وتكن الواحدة للأخرى عداءً بغيضاً ربما يستمر لقرون.. أما الموارد الطبيعية فسيتم تجزئتها أو تقسيمها فالنفط والكبريت والزنبق في الشمال والجنوب، والوسط يملك الفوسفات أما المياه فسيكون الجنوب أفقر من الشمال والوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن الطبقات الغنية عادة ما تصفي ثرواتها وتهاجر ولذلك فإن أغلب الضحايا سيكونون من الطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود، ولذلك لا يتوقع أن تخرج الحرب الأهلية بدول مزدهرة اقتصاديا.. أما المعالم الاقتصادية في مختلف الميادين فمصيرها الدمار والنهب.

إن المشاهد المأساوية للنزاعات الداخلية المسلحة مريرة وكثيرة وتثير المخاوف الحقيقية لشدة هولها وتبقى قصصها مدار حديث الضحايا والشعوب الأخرى، فكم طفلا يلقى حتفه نتيجة فقدان الطعام والماء أو المرض وعدم توفير العلاج وماذا عن الشيوخ والمعوقين. أكتفي بالقول إذا كانت الحروب الداخلية والخارجية التي شهدها العراق في العهد الدكتاتوري قد أدت إلى فقدان ما يقرب من مليوني عراقي وتشريد ضعف هذا العدد وتدمير الجزء الأعظم من ثروات وموارد البلاد واقتصادياته، فإن مشروع إثارة حرب طائفية أو أهلية لن يكون فيها غالب ولا مغلوب.. إنما خاسر واحد هو الشعب العراقي. نسأل الله أن يجنب العراق وشعبه نار الفتنة الطائفية.